

المذاهب الاجتماعية الحديثة

للمستر كليلند

مدير قسم الخدمة العامة في الجامعة الاميركية بالقاهرة

- ٢ -

سبر التحول الاجتماعي

لنظر الآن في فعل التحول الاجتماعي . كل من في هذه الفرقة رأى في اثناء حياته تحولاً في الاوضاع الاجتماعية عميق الاثر . ففي الناحية الصناعية شهدنا استعمال المصباح الكهربائي ، والتلفون ، والاتوموبيل ، والطيارة ، والراديو ، والصور المتحركة ، ولما اترها كلها في طريقة تعاطينا للاعمال ، وعمتنا بالدين ، وملاهيانا وحياتنا البيتية ، وقيام الدولة بما عليها . وقد استخرج علماء الاجتماع سنة التحول الاجتماعي كما تنطبق على امم الغرب فاذا هي : اذا بدأنا بمجموعة مستقرة متزنة ، فادخال استنباط او اكتشاف ، يقرب اوضاعها ، لتعذر بمحاذاة هذه الاوضاع للأحوال الجديدة الناشئة عن هذا الاختراع ، ثم تحصل الملاءمة بين الاوضاع والاحوال الجديدة وبلي ذلك تحول في افكار الجمعية مجازاة للاساليب الجديدة . فالسنة اذا تشتمل على للراحل التالية : - الاستنباط او اقتباس شيء جديد - فاضطراب الاوضاع الاجتماعية - فلامتها - فالتحول التكري . ويطلق على هذا التأخر في تحول الافكار « البطء التكري » . واليك المثل . ففي اواخر القرن الثامن عشر وضع جورج واشنطن خطة سياسة قومية للولايات المتحدة الاميركية ما لها ان تحتب هذه الولايات الاشتباك في شؤون اوربا السياسية . وكان يفصلنا عن اوربا حينئذ محيط عريض نحو ثلاثة آلاف ميل ، فلم يكن ثمة ما يبعثنا على العناية بشؤون اوربا . فلامت اميركا نفسها لهذه الخطة وجرت عليها بضع سنوات . ولكن المكتشفات والمخترعات المتتالية قسرت المسافة بين اوربا واميركا ، فهي الآن بالمخاطبات التلفزيونية والاسلكية لاشيء ، وبالطيارة لا تعدو ثلاثين ساعة او اقل . ثم ان اصحاب المعامل من الاميركيين قد صنعوا بضائع تفيض عن حاجة السوق الاميركية ، فهم معظرون ان يبيعوها

في اسواق خارج بلادهم . وهذا درء على الأميركيين ثروة ، لم يدروا ما يفعلون بها في بلادهم . فهم يشترونها في الخارج . وازدياد هذه الروابط الاقتصادية والثقافية ، تعظم عنايتهم ، ويستند ارتباط مصالحهم بثؤون أوروبا السياسية والاجتماعية ، بل بثؤون العالم . ولما كانت أميركا دائمة لمعظم الدول الكبيرة ، وامة ذات انتاج واسع النطاق فانها استرعت عناية امم أوروبا كلها واقتبكت معها . ولم يكن في امكان جورج واشنطن ان يتصور كل هذا او شيئاً منه . وقد لا ، مت منشآتنا الاجتماعية والمعلية هذه الحالة الجديدة ؛ والأوضاع السياسية آخذة في هذه الملامة أخذاً بطيئاً . ولكننا من الناحية التفكيرية لا نزال متأخرين عن مجازاة التحول المذكور ، ونحن الآن لا نلهم باننا مرتبطون ارتباطاً وثيقاً ببقية العالم . ولا بد ان يلحق التحول التفكيرى بالتحول الاجتماعى السياسى هذا هو سير التطور الاجتماعى السوى في بيئة محافظة ، او في جماعات مستقرة حيث تكون

عكس التطور الصحيح

ولكن اذا نظرنا الى سير التحول الاجتماعى الجارى الآن في بعض البلدان رأينا ان يختلف عما تقدم . فاذا كانت امة متأخرة في ناحية اوضاعها ومنشأتها الصناعية ، كالصين او روسيا ، ثم اخذت لجأة باسباب انقلاب فكرى سريع ، مبتدئة في المرحلة الاخيرة من مراحل التحول الاجتماعى — اى التحول الفكرى — قبل ان تقطع المراحل السابقة له من الاستنباط وملاءمة الاوضاع الاجتماعية للمنشآت الجديدة — فالنتيجة انفجار واضطراب . وما يحدث هو اقتباس الآراء الحديثة من الامم الغربية التي أصبحت تلائمها بمقتضى سنة التحول المذكورة ، فتطبق على الاوضاع القديمة في البلاد المقبضة فلا تنطبق ، وبدلاً من الحصول على ملامحة تدريجية تكون النتيجة ثورة عنيفة كما حدث في العهد الحديث في روسيا والصين واسبانيا والهند وجنوب اميركا . أفستطيع ان نرى في هذا بعض تلميل لتقلق الحالي في مصر . ان شعباً عدده ١٥ مليوناً — ٩٠ في المائة منه ، يعيش على مستوى من الثقافة ، قد ثبت واستقر من مئات بل من آلاف السنين ، بما في ذلك وسائلهم الميكانيكية ، وطادتهم الاجتماعية والسياسية وآراؤهم العقلية والدينية ، كلها كوت واستقرت بما يلائم معيشتهم احسن ملاءمة — يقطن بلاداً هي طريق طالية ، يجتازها الاوربيون ، وللأوربيين ثقافة مختلفة ، أكثر تعقيداً في بعض نواحيها واشد بساطة من نواح اخرى . واذا تلمس هذه التقانة المختلفة للناعة (وسر قوتها يظن ان يكون في مستنبطاتها) مصر تجذب اليها ١٠ في المائة من ابناءها فيقتبسون طائفة من اساليبها : — لاحظ التغيير في الملابس ، ووسائل المواصلات ، والمخاضات ، واللغة

وملوك المعيشة ، واتفاق الرقت الفراغ ، بين المصريين الذين اخذوا بالحضارة الاوربية فاذا عبرنا عن هذا الفعل بالفاظ اجتماعية قلنا ان هذا الجانب انفسير من الامة المصرية قد اقتبس بعض المميزات الفنية والصناعية المتطورة بعض التطرف ولا، مواءمة سريعة بينها وبين طبائعهم وافكارهم . ولكنهم اذا حاولوا ان يطبقوا بعض هذه الافكار على سواد الامة لتتواءم من السابقين في الافكار ما يفضي الى النزاع ، لان السواد لم يتبع في تحوله طريق التطور المادي اولاً فالتحول الفكري

انجاه التحول أو التفرغ

لنعد الآن الى موضوع التحول الاجتماعي ولنعالجه من ناحية التحول وغايته . هنا ندخل ميدان « ادب النفس » الذي يعالج العلاقات الاجتماعية كما يجب ان تكون ، وكيف تحقق ذلك . هنا نجد اختلافنا في الآراء والمذاهب ، الدينية وغيرها ، ولكل جماعة اقتراح أو طريقة تعتقد ان فيها العلاج الناجع . وقد دعا بعضهم اتجاه التحول الاجتماعي بالتقدم اذا كان هذا الاتجاه متفقاً مع آرائهم الادبية — وبالانحطاط — اذا كان مخالفاً لها . ولكن هل يمكن ان نتفق على تحديد معنى « التقدم » ؟ اني اشك في امكان ذلك الآن أو في المستقبل القريب : فاننا متفقون ان ثمة تحولاً ، ولكننا لسنا على يقين هل هذا التحول « تقدم أو لا . ونحن في حاجة الى التفرغ بين « الحضارة » و « التقدم » . فلهما ليسا شيئاً واحداً . ان الحضارة تشير الى التقدم في اساليب الصناعة على الاكثر ، في كثرة الآلات الجديدة ، وزيادة البراعة في استعمالها

اما القول بان الحضارة تحسن بحكم الطبع العلاقات بين الانسان وتهد سبيل التقدم الاجتماعي فنقول لم يتم عليه دليل بعد . والواقع ان الحرب العالمية ، اثبتت تقيض ذلك ، والصائفة المالية والصناعية الآخذة بخناق العالم الآن ، جعلت لنا الضعف المستحكم في علاقات الناس اذا قيس بارتقائهم الصناعي والفكري . وقد حاول احد اساتذتي السابقين — الاستاذ سنغر استاذ الفلسفة في جامعة بنسافانيا — ان يوفق بين التقدم والارتقاء الصناعي في كتابه « المفكرون المحدثون والمشكلات الحالية » فقال « ان التقدم يقاس بدرجة تعاون الانسان في غزو الطبيعة » فهو يشير الى علاقات الناس بعضهم ببعض في قوله « تعاون الانسان » والى « الارتقاء الصناعي » في قوله « غزو الطبيعة » وهو حد جامع اذا شمل لفظ « الطبيعة » الانسان كذلك واضن انه يقصد بها ذلك

مسألة السكان

ورغمًا عن الصعوبة التي تكادها في تحديد معنى « التقدم » اريد ان اذكر بعض نواح من علاقات الناس بعضهم ببعض ، يستطيع تحقيق تقدم فيها ، بانياً أفكارى على بعض الحقائق الحديثة المكتشفة في علم الاجتماع

فأولاً ما يرتبط بعدد الناس أو ما يعرف « بمسألة السكان » . لنفرض وجود جزيرة صغيرة مساحتها ميل مربع ينمو عليها قدر سوي من النباتات المنوثة وتعيش فيها طوائف من الحيوانات . ولكن ليس ثمة على سطحها ناس . انقل اليها رحلين فيتاح لهما الحياة عليها ردها من الزمن . ولكن اذا كانا طموحين ورغبان في ترقية حالهما لقيام في ذلك اشد المصائب لعجزهما عن الحصول على ما يساعدهما في معيما ، فهما اذا يتوقان الى طائفة من اناس تاعدن في استعمار الجزيرة . فكانت الجزيرة في هذه الحال اقل مما يجب ان يكونوا . ثم لنفترض ان سفينة حملت الى الجزيرة طائفة من المهاجرين ، عددها بنسب مئات ، فنزلوا في الجزيرة واستقروا على سطحها ، فتم للرحلين المساعدة اللازمة — ولكنها في هذه الحال قد تزيد عما يلزم لها ، لان استهلاك السكان الجدد لموارد الجزيرة الغذائية اسرع من تجديدهم لها ، وحينئذ يرى الرحلين الاولين يندبان سوء الحال وكثرة السكان وشح الموارد . فكانت الجزيرة في هذه الحال اكثر مما تكفي لهم مواردها . واخيراً يجد الرحلان الاولان وسيلة لارجاع معظم المهاجرين وابقاء نحو مائتين منهم فقط ، لانهم يحسبون ان موارد الجزيرة تكفي معيشة هذا العدد من الناس على احسن حال ، ولان هذا العدد يكفي للقيام بكل الاعمال اللازمة . فكانت الجزيرة في هذه الحال يلغون « العدد » الامثل أو المستوى الامثل (optimum)

ويبدو كأن هذا المثل يمكن تطبيقه على اي بلاد . فثمة عدد من السكان في كل بلاد ، اذا قل تأخر تسمير مواردها الطبيعية فيخسر الاهلون ، واذا زاد تعدد على البلاد تزويده بكل ما يلزم من ادوات للمعيشة على مستوى معين فيهبط المستوى العام . وعلى كل امة ان تبحث عن العدد الامثل من السكان الصالح لبلادها وهذا البحث يقوم على اساس « مستوى المعيشة » و « درجة الثقافة » التي توجد ان يتمتع بها ابناءؤها . ومن الواضح انه اذا هبط مستوى المعيشة زاد عدد السكان الى ان يبلغ هبوطه درجة يقتك عندها الجوع أو المرض بجانب كبير من الامة . واذا فعدد السكان الامثل في اي بلاد يختلف باختلاف وجهة النظر . فالحكومة الاميرالمتية التي تتطلب عدداً كبيراً من الجنود لا يكلفونها نفقة كبيرة ترغب في شعب كبير يعيش على مستوى واطر جداً . ومن ناحية الدين ترغب الكنيسة مثلاً في طائفة كبيرة من المؤمنين لزخم المؤمنين ومخرجهم . واذا نظرنا الى المسألة من الناحية الاقتصادية

وجدنا ما يوسّع تحديد السكان لكي يتمتع القانون بدخول وافد. ثم إذا نظرنا من الوجهة الأدبية وجب أن يكون السكان بحيث ينظر كل فرد إلى العمل الشاق ويكون دخلة كافيًا لحاجاته الضرورية فلا يفيض منه ما يبذره في التمتع بالملهي والمناسد. والمقرر أن الميل المربع في بلاد زراعية يكفي عددًا من السكان أقل من العدد الذي يكفيه الميل المربع في بلاد صناعية. وقد يحسن بحياة من الجماعات إذا استطاعت، أن تعين مستوى معيشة أبنائها والحد الأدنى لحاجاتهم الاجتماعية ودرجة ثقافتهم وهلم جرا ثم تسعى إلى تعليم الناس المعينة على هذا المستوى. نقطة « إطلاق حرية العمل » وما نجم عنها من السير على غير هدى، ضارة كالخطئة العمياء التي ترغّب في زيادة السكان على أي حال ومن دون أي نظراتي مستوى معيشتهم، وهذا في الوقت نفسه ضار كالحماية إلى تحديد السكان وضبط التنازل المطلقين من كل قيد

الزيادة والنقص والتهدير

والباحثون الآن كانوا على درس مسألة السكان، وقد أسفرت مباحثهم عن حقائق كثيرة، قد تقضي أخيراً إلى استخراج أحكام اجتماعية. فنحن نسمع مثلاً، أن سكان الأرض يزيدون زيادة سريعة تجعل المجاعة العامة أمراً لا ندحة عنه بعد بضعة سنوات. ويرى « نر » Knibbs أن سكان الأرض وعددهم ١٩٥٠ مليوناً إذا مضوا يزيدون بمتوسط زيادتهم في القرن التاسع عشر (أي ٨٩٤.٠ في المائة) (متوسط الزيادة في مصر في العشرين سنة الأخيرة بلغت ١٠١ في المائة) بلغ عددهم بعد ٢٤٠ سنة ١٥٦٠٠ مليون ولكن هذا متعذر لأنه يعني أن ازدهام السكان في كل بقعة من بقاع الأرض يكون حيثثراً مثل ازدهامهم في حي النابية بالقاهرة الآن أو ٦٣٠٠ نسمة في الميل المربع الواحد وهو مستأضعاف متوسط ازدهامهم في القطر المصري. ولا بد من حدوث حادث قبل بلوغ هذا العدد. وبفضل تقدم المواصلات والسيطرة على الأوبئة والتنظيم الصناعي، زاد سكان العالم في القرن الماضي زيادة تحمل على التفكير في ما قد يحدث إذا اطردت هذه الزيادة. فبعضهم يعزينا بقولهم أنه بارتقاء الحضارة يقل متوسط المواليد، وأنه بالتسارع نطاق التعليم تكثر المستنبتات التي تجعل الحياة اكمل رهاقياً وأقل ثقفاً، أو تحدث كارثة طبيعية أو تنشب حرب، فيقل عدد السكان

قد يكون ذلك . . .

لننظر في مسألة قلة المواليد. فأنها قد تعني ضعف الخصب الإنساني، أو السيطرة على التنازل الناشئ عن ارتفاع مستوى المعيشة. أو قد تكون نتيجة مماشية لانخفاض متوسط المواليد القائم على ترقية وسائل الصحة. فلنفرض وجود جماعة عددها ٣٠٠ الف نسمة. ففي سنتمائة لديها ٣٠٠٠ مولود ومحدث ١٠٠٠ وفاة. فهذا يعني أن متوسط المواليد فيها ٣٠

في الالف ومتوسط الوفيات ١٠ في الالف فعدد الجماعة يكون في آخر السنة ١٠٢٠٠٠ نسمة. ولنفرض ان عدد المواليد والوفيات في السنة التالية مثله في السنة السابقة فالمتوسط السنوي في السنة التالية اقل منه في الاول فيبلغ للمواليد ٢٨٦٤ وللوفيات ٩٨ وقته تزيد بزيادة العدد الاصلي ، والعدد الاصلي يزيد بزيادة طول الحياة ، ذلك ان زيادة طولها تفضي الى بقاء كثيرين على قيد الحياة فوق السن الذي يخلف فيه النسل ، وقد بلغ من اضطراب الطرق المستعملة لتحديد متوسط الوفيات والمواليد ان مال بعض الباحثين الى اهمالها والبحث عن وسائل ادق . فالاستاذ كوزنسكي يجعل اساس طريقته اثناسه الثواني في سن التوليد اي من سن ١٥ الى سن ٥٠ ويقابل عددهم بالبنات الثواني يخلفن ويتعهدن الى ان يبلغن سن التوليد فاذا كانت كل انثى تخلف بنتاً تحمل اولاداً او ولدتين ليحلا محل الام وزوجها فعدد السكان مستقر على حاله واحده لا يزيد ولا يقل مع ان تقدم وسائل الصحة العامة تجعله يزيد بزيادة ظاهرة . لان هذه الزيادة اذ تبلغ حدها الطبيعي تقف عند حده وتستقر . وقد اثبت كوزنسكي ان هذه « الزيادة » اقل من واحد صحيح في غرب اوربا وشمالها اي ان شعوب هذه البلدان آخذة في النقص . ومعظم هذا النقص في بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا وتشكوسلوفا كيا واستونيا وتشيا . اما البلدان الاخرى كإيطاليا وبلغاريا والنمجر واسوج ودمارك وفنلندا فاما مستقرة بلا زيادة ولا نقص او ان زيادتها قليلة جداً . اما البلدان الصقلية كروسيا فآخذة في الزيادة بزيادة ظاهرة . ويقدر ان النقص يبدأ فعلاً في فرنسا سنة ١٩٣٧ وفي انكلترا سنة ١٩٤٢ وفي المانيا سنة ١٩٤٦ والاحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها في الولايات المتحدة الاميركية تدل على ان عدد السكان فيها مستقر فاذا نقص متوسط المواليد عما هو عليه الآن انضى الى نقص في عدد السكان . فيظهر مما تقدم ان الام التي منيت بمشكلات المهال العاطلين الناشئة عن زيادة السكان على العدد الامثل مقبلة على حل ربيولوجي لهذه المشكلات بنقص طبيعي في عدد السكان



لم يجبر احد مثل هذه المباحث في القطر المصري . وقد تصبح ممكنة بارتقاء فن الاحصاء فيه . وانما عملت حسابات وضحت في اطلس مصر وبعض مطبوعات الحكومة . وجدير بالذكر ان مصر من اكدف البلدان سكاناً يقطنها نحو ١١٠٠ نسمة في كل ميل مربع من الارض المنتجة ويقابل ذلك نحو ٧٠٠ في انكلترا و٦٥٠ في بلجيكا ونحو ٧٠٠ في جاوى . ويذهب بعض علماء الاقتصاد الى ان وجود ٨٠٠ نسمة في ميل مربع من البلاد الزراعية هو الحد الاقصى فاذا زاد عددهم عن ذلك اسبحوا في خطر من الجوع . وكذلك اقترح بعضهم ان تحل هذه العقدة في

مصر باستيراد الآلات الزراعية . فإذا استعملنا الآلات الزراعية هنا مدى استعمالها في الحقول الأميركية اكتسبنا بحرجة من عدد الفلاحين المشتغلين بالزراعة وعندهم نحو ٣٤٨٠٠٠٠ — أي اكتسبنا بعمل ١٨٠٠٠٠ فلاح — والباقون — أي نحو ٣٣٠٠٠٠٠ يتفرغون لأعمال أخرى في الصناعة إذا أتبعنا طم الفرصة أو يصبحون عاطلين . فمن الوجهة العملية نرى ان المشكلات المرتبطة بحالة الفلاحين الاقتصادية والثقافية والصحية ، هي في مقدمة المشكلات التي تسترعي عناية مصر الحديثة

السيطرة الاجتماعية

لم يبقَ عليّ إلا أن ابدي بعض ملاحظات تدور حول موضوع « السيطرة الاجتماعية » . فمن الواضح أن اتساع نطاق الجماعة الناشئة عن كثرة المستنبطات ، حتى يشمل جماعات أخرى ، وكثرة السكان التي تنضي ال احتياك المصالح ، يقتضيان نظاماً من السيطرة . كانت القوة أولاً أساس هذا النظام إذ يخضع القوي الضعيف لإرادته . ولكن هذه الوسيلة أصبحت صعبة التطبيق فزادة التعقيد في علاقات الناس بعضهم ببعض . وكأن البشر ملزمون الآن أن يتخذوا من النظام الأدبي أساساً بدل هذا الأساس المضطرب . فاتساع نطاق التعاون بين الأفراد ، في بلاد واحدة أو بين سكان الأرض — بين التجار والعامل والمشتغلين بالشؤون العقلية — أخذ يصبح أمراً لا مندوحة منه . فلا بدّ للجماعة أن تتنازل عن بعض آرائها الخاصة ، ولا بدّ للأفراد من التنازل عن بعض ما يعرف « بحقوقهم » . ولكي يكون النجاح نصيب هذه السيطرة الأدبية ، فلا بد أن يكون بمحض إرادة الناس . ولا بد من التعليم الذي يلتصق « طرائق التفكير » بدلاً من « موضوعات التفكير » . ولا نستطيع قبل اتساع هذا النوع من التعليم أن نطبق ما نعرفه عن نظام السيطرة الأدبية . وحينئذ نصبح معنيين بتقدم النوع الإنساني قاطبة عنايتنا بتحسين صنف القطن . فنحن نعلم أننا نستطيع تحسين الناس من ناحيتين — ناحية عوامل الوراثة بالتأصيل وناحية البيئة وهي تشمل احوال الحياة من التلخيص ال ساعة الوفاة . وقد يظهر لبعض الناس أن القول بالسيطرة على الوراثة سابق لاوانه الآن . ولعله كذلك . فقد لا تكون على جانب كاف من الحكمة يؤهلنا للعبث بأساس الحياة — العوامل الوراثة . ولكن محاولة تحسين البيئة إذا اخطأت لا تضر الإنسان ضرراً باتياً . فنحن نستطيع أن نحول المجتمع ، بحسب فهمنا لمعنى التقدم ، إذا تحكنا من اتساع عدد كادر من الناس بصحة ما نقول وهذا هو عمل المعلم والمهذب